الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/56/6
6 July 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البند ٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ٢٠١١، وفي المؤتمر نفسه

مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ٢٠١١، وفي المؤتمر نفسه

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

وافق مجلس التجارة والتنمية، في مشاوراته الشهرية الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٩، على إضافة بند فرعي آخر، هو البند (ج)، إلى البند الدائم ٤ من جدول أعماله المؤقت. والمراد من البند الفرعي الجديد "مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ٢٠١١، وفي المؤتمر نفسه"، أن يوجه السياسات فيما يخص الطريقة الفضلى التي يمكن بها إعداد الأنشطة التنفيذية والفنية التي يقوم بها الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً لتلبية احتياجات العمليات التحضيرية للمؤتمر واحتياجات المؤتمر نفسه ونتيجته الختامية. ويتوافق عمل المجلس مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١ (A/RES/63/227). فقد طلبت الجمعية العامة أيضاً، في القرار نفسه، إلى "مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى، أن تقدم، في إطار ولاية كل منها، الدعم اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة". وبالتالي تم إعداد هذه المذكرة لمساعدة المجلس على النظر في البند الفرعي ٤(ج) من جدول أعماله المؤقت.

أولاً – مقدمة

١- دعا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، "الجمعية العامة إلى النظر قرب نهاية العقد، في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل والبت في الإجراءات اللاحقة" (الفقرة ١١٤ من برنامج العمل). وعليه، قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين عقد مؤتمر على مستوى رفيع في عام ٢٠١١ لا يستغرق أكثر من خمسة أيام عمل (A/RES/63/227). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة كذلك إلى "مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى، أن تقدم، في إطار ولاية كل منها، الدعم اللازم وأن تسهم في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه بصورة نشطة". وقد وافق مجلس التجارة والتنمية، في مشاوراته الشهرية الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٩، على إضافة بند فرعي آخر هو البند ٤(ج) – "مساهمة الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً١، وفي المؤتمر نفسه" – إلى البند الدائم ٤ المدرج بالفعل في جدول أعماله المؤقت. وبالتالي تم إعداد هذه المذكرة لمساعدة المجلس على النظر في هذا البند الفرعي ٤ بالذات.

ثانياً – ترتيبات المؤتمر وولاياته على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي

ألف – الترتيبات على المستوى الوطني

٢- على الصعيد الوطني، ينبغي لكل بلد من أقل البلدان نمواً أن يضطلع بتقييم شامل لما أحرزه من تقدم في تنفيذ برنامج العمل الحالي، وأن يقف على الثغرات والتحديات الباقية، وأن يحدد ويبيّن الأولويات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. فهذا يمكّن أقل البلدان نمواً ويكفل امتلاك كل منها لزمام استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية المرتكزة على الوقائع الموضوعية والظروف الأولية الخاصة بكل بلد. ومن شأن عمليات الاستعراض على المستوى الوطني أن تقدم كذلك أدلة على إحراز (أو عدم إحراز) تقدم خاصة بكل بلد، وأن تساعد على البحث عن حلول خاصة بكل بلد لمشاكل وتحديات إنمائية محددة. وسيكون هذا مساهمة أساسية في العمليات التحضيرية للمؤتمر على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن المهم الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن عمليات الاستعراض الوطنية تبيّن بوضوح الكيفية التي تمت بها ترجمة الالتزامات والتدابير المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً إلى سياسات واستراتيجيات وطنية، وتقيّم النتائج المحققة حتى الآن. وسيهيئ هذا الأمر بدوره قاعدةً متينةً وسيوفر عناصر أساسية لاقتراح تدابير عمل إضافية أثناء المؤتمر وبعد انتهاء أعماله. ويجب أن تسرّع تلك التدابير جهودَ الحد من الفقر وأن تحقق نمواً وتنمية اقتصاديين قويين في أقل البلدان نمواً.

٣- وينبغي كذلك أن تحدد التدابير السياساتية المقترحة في عملية الاستعراض الوطنية بوضوح مجالات العمل التي ينبغي الاهتمام بها خلال العقد المقبل – وذلك من خلال الفرص المتاحة داخل البلد ومن خلال تدابير الدعم الدولي. وتشير التجربة العملية إلى أنه لا بد من نهج "الانطلاق من القاعدة" المزمع اتباعه في سياق المؤتمر لبناء قدرات البلد في مجال صنع السياسات ولضمان امتلاك البلد لزمام سياساته واستراتيجياته الإنمائية. وسيساعد ذلك النهج أيضاً أقل البلدان نمواً على الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عند وضع سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية.

ويشجع الأونكتاد حكومات أقل البلدان نمواً على الاستفادة من عمليات الاستعراض الوطنية من أجل تعبئة المؤسسات الوطنية (العامة)، والفاعلين في المجتمع المدني (بمن فيهم المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث) والقطاع الخاص، للمشاركة في عمليات الاستعراض الوطنية والمساهمة فيها بنشاط. وينبغي كذلك للحكومات أن تحشد الدعم السياسي للعمل الحكومي على مكافحة الفقر، وأن تشجع الاهتمام به عن طريق إنشاء آليات مؤسساتية وإقامة بيئة سياساتية مؤاتية لزيادة مشاركة الفقراء في عملية التنمية، بما فيها عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني.

٤- وعمليات وآليات الاستعراض الوطنية القائمة - ومنها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة لتوثيق عمليات التنمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة - ستؤدي دوراً محورياً في تنسيق وحشد مساهمات وكالات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، لا سيما من أجل دعم حكومات أقل البلدان نمواً في عملية الاستعراض الوطنية.

باء - الترتيبات على الصعيد الإقليمي

٥- ستكون عمليات الاستعراض الوطنية إسهامات هامة في العمليات التحضيرية الإقليمية. فبينما تتيح الاستعراضات الوطنية فرصاً لتحديد وتوضيح مجالات العمل ذات الأولوية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الخاصة بكل بلد، ينبغي أن تحدد عمليات الاستعراض الإقليمية القيود والتحديات والثغرات الإقليمية. ومن شأن عمليات الاستعراض أيضاً أن تتيح فرصاً لإجراء مقارنات بين البلدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقترح عمليات الاستعراض الإقليمية تدابير عملية للتنفيذ على الصعيد الإقليمي دعماً لتنمية أقل البلدان نمواً. ومن الأسئلة الوجيهة المطروحة: ما الذي ينبغي فعله لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق أكبر الفوائد من فرص التجارة والاستثمار الإقليمية؟ وكيف يجب معاملة أقل البلدان نمواً في التجمعات الاقتصادية والترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تسريع اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي؟ هذه مسائل ينبغي أن تكون من جملة المسائل الهامة التي ستُدْرس في الاجتماعين التحضيريين الإقليميين اللذين سيُعقدان عملاً بقرار الجمعية العامة. وينبغي كذلك أن تسلط العملية التحضيرية الإقليمية الضوء على النجاحات والممارسات الفضلى في المنطقة التي يمكن تكرارها في بلدان أخرى أقل نجاحاً داخل كل منطقة وفي جميع المناطق، مستفيدةً في ذلك من نتائج عمليات الاستعراض الوطنية. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تكمِّل التحضيرات القطرية والإقليمية دراسات حالات إفرادية في بلدان مختارة وفي قطاعات حيوية ذات أهمية تجارية وإنمائية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. والأونكتاد مستعد للإسهام الفعال في تلك الدراسات شريطة توفر موارد خارجة عن الميزانية لإنجازها.

٦- وينبغي كذلك أن تكون عمليات الاستعراض على المستويين الوطني والإقليمي مترابطة وداعمة لبعضها البعض. وينبغي أن تؤدي إلى صوغ تدابير وإجراءات سياساتية تؤدي بدورها إلى تحقيق فوائد متلازمة لبلدان المنطقة. وتبيّن الأدلة المتوفرة أن الإجراءات المحلية وحدها تقصُر، في بعض الحالات، عن تحقيق التغييرات والنتائج المتوخاة ما لم تصحبها إجراءات موازية تكمّلها على الصعيد الإقليمي. فإقرار السلام على الصعيد الإقليمي أو منع اندلاع حروب ونزاعات بين الدول أو وضع حد للاضطرابات السياسية الجارية قد يتطلب في كثير من الأحيان اعتماد نهج إقليمية أكثر مما يتطلب حلولاً وطنية. وعلاوة على ذلك، يتطلب جلب الاستثمارات وخلق الفرص

التجارية، في حالة كل بلد من أقل البلدان نمواً، بذل جهود لتوسيع أسواق إقليمية تعتمد إلى حد كبير على اتباع نهج وسياسات إقليمية.

٧- وسيكون للجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية - وهي أساساً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك تجمعات اقتصادية أخرى - دور هام تؤديه في دعم التحضيرات للمؤتمر على الصعيد الإقليمي وفي إنشاء ظروف مواتية للنمو والتنمية الاقتصاديين في أقل البلدان نمواً التي تقع في المنطقة التابعة لكل لجنة.

جيم - الترتيبات على الصعيد العالمي

٨- إن المشاكل والتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً معقدة وعويصة. ولا يمكن التصدي لها بفعالية ووضع هذه البلدان على مسار النمو والتنمية الاقتصاديين القويين دون تدابير وإجراءات دولية داعمة. ولا يعود السبب في ذلك إلى كون أقل البلدان نمواً تعتمد كثيراً على تدفقات الموارد من الخارج لتحقيق تنميتها فحسب، بل إنه يعود كذلك إلى كون فرصها في تحقيق النمو والتنمية تتأثر بعوامل ناشئة خارج حدودها (مثلاً، الأزمات العالمية المتعددة - كالأزمة المالية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء). وتنشأ التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً أيضاً عن آثار الظروف الطبيعية غير المواتية، كتغير المناخ والاحترار العالمي والتصحر، التي تتطلب مواجهتها اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل مشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه مشاركةً منسقة ومتماسكة. وقررت كذلك أن يؤدي مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً وبالبلدان النامية غير الساحلية وبالدول الجزرية الصغيرة النامية دور جهة التنسيق لدى المؤتمر، وفقاً للولايات التي كُلّف بها (وهي التنسيق والرصد والدعوة)، طبقاً للقرار المُنشئ للمكتب (A/RES/56/227). وسيواصل الفريق الاستشاري للأمم المتحدة المشترك بين الوكالات القيام بدور آلية التنسيق لإشراك الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات والبرامج والصناديق الدولية، في المؤتمر وإسهامها النشط فيه.

٩- وينبغي أن تكون العمليات والترتيبات المتخذة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي متصلة ومترابطة فيما بينها، وينبغي أن تضع إطاراً موحداً للعمل الجماعي العالمي دعماً لأقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية. ووضعت الجمعية العامة هذا الهدف نصب عينيها، فقررت أيضاً أن يُعقد اجتماعان على الأكثر للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك برعايتها في أواخر عام ٢٠١٠ و/أو في أوائل عام ٢٠١١. وتُجري اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية مفاوضات بشأن النتيجة التي يمكن أن يخرج بها المؤتمر، بدعم فني وتقني من الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وستتحول اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في مرحلة لاحقة من العملية إلى اللجنة الجامعة. وسيُعقد قبل اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية اجتماعان تحضيريان إقليميان، يُنظّمان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن المنطقة الأفريقية زائداً هايتي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن أقل البلدان نمواً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ زائداً اليمن. ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين مزيداً من طرائق العمل التنفيذية الخاصة بالمؤتمر، بما فيها التواريخ وأماكن الانعقاد، إلى جانب حشد الموارد للمساعدة على مشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر.

دال – ولايات المؤتمر

١٠- كُلف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، وبتحديد الثغرات والتحديات الباقية المواجهة خلال العملية، كما كُلّف بتحديد التدابير الإضافية التي ستتخذ للتنفيذ على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وسيعطي المؤتمر زخماً جديداً وسيتيح فرصة لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين من أجل إعادة تأكيد التزامهم بتحقيق تحسن كبير في الظروف الإنسانية التي يعيش فيها سكان أقل البلدان نمواً ولمساعدتها على تحقيق أهدافها الإنمائية العامة. وسيضع المؤتمر كذلك إطاراً للشراكة العالمية كما سيحدد ويعبّئ تدابير دعم دولية جديدة وإضافية لصالح أقل البلدان نمواً. وسيتطلب هذا الأمر مزيداً من التركيز وتوخي نهج عملي أكثر، توخياً للفعالية القصوى في التنفيذ من قِبل جميع أصحاب المصلحة.

هاء – مشاركة أقل البلدان نمواً

١١- لتحسيس أقل البلدان نمواً بأنها طرف في إنفاذ نتائج المؤتمر وضمان اضطلاعها بنصيبها من المسؤولية المشتركة عن تنفيذ هذه النتائج بشكل كامل وفعال، يجب التصدي بشكل عاجل لعوامل تعرقل مشاركتها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة – بما فيها المؤتمر الرابع. فبعض تلك البلدان، على سبيل المثال، ليست ممثلة في بعض المقار، كجنيف، التي يجري فيها جانب كبير من التحضيرات للمؤتمرات العالمية. ولبعض أقل البلدان نمواً الأخرى حضور متدنٍ جداً، وبالتالي فإنها تكاد لا تؤثر في العملية وفي النتائج النهائية للتظاهرات العالمية. ومن جملة ما تتطلبه مشاركتها الفعالة في المؤتمر الرابع الدعم الفني من عواصمها وأداء دور نشيط في العمليات التحضيرية للمؤتمر الرابع على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي وفي المؤتمر نفسه. وينبغي كذلك أن تُدعّم مشاركتها بعمليات تقييم مناسبة وموضوعية لاحتياجاتها ولتحديد واضح لمصالحها المشتركة، أثناء كل من العملية التحضيرية والمؤتمر. ويتطلب هذا الأمر قدراً كافياً من الموارد المالية في إطار كل من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ومن المهم جداً أن تتاح للأونكتاد الموارد من الميزانية العادية – خاصة عن طريق حساب الأمم المتحدة للتنمية (الشريحة الخامسة) – للمساعدة على مشاركة أقل البلدان نمواً في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية. وينبغي كذلك للجهات المانحة وللجهات القادرة على التبرع أن تدفع تبرعاتها الطوعية إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً، بغية دعم مساهمة الأونكتاد الموضوعية والتقنية في المؤتمر والمساعدة على مشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً مشاركة كاملة وفعالة في المؤتمر.

ثالثاً – مساهمة الأونكتاد في المؤتمر

١٢- لمّا كان الأونكتاد شريكاً إنمائياً لأقل البلدان نمواً منذ أمد بعيد، فقد دأب على الدعوة إلى إيلاء تلك البلدان معاملة خاصة ومتمايزة منذ الأيام الأولى لإنشائه. ويعود الفضل في إنشاء الجمعية العامة في عام ١٩٧١ مجموعةَ أقل البلدان نمواً إلى عمل أنجزه الأونكتاد سابقاً تناول *"اختلاف سمات ومراحل تطور البلدان النامية"*. ومنذ ذلك الحين، كان الأونكتاد ولا يزال في طليعة الساعين إلى النهوض بمصالح أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية من خلال وظائف البحث وتحليل السياسات والتعاون التقني وبناء توافق الآراء التي يقوم بها. وقد نجح الأونكتاد في تحريك دعم المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نمواً وساهم في بناء توافق للآراء على الصعيد العالمي بشأن السياسات والتدابير المحددة اللازمة للتصدي للتحديات والمشاكل الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

فعلى سبيل المثال، أدى الأونكتاد دور جهة التنسيق في مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة الأخيرة المعنية بأقل البلدان نمواً، التي تمخضت عن اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل باريس لعقد التسعينات وبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. ونسق الأونكتاد كذلك أنشطة تنفيذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل وساعد بنجاح على إجراء عمليات استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل المتتالية الماضية وعلى تقييم الجمعية العامة النهائي لها.

١٣- وكانت برامج العمل الثلاثة المذكورة أعلاه ردوداً جماعية محددة الأجل قامت بها أقل البلدان نمواً وقام بها شركاؤها في التنمية. وكانت الأهداف المحورية تتمثل في وقف تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أفقر بلدان العالم وعكس اتجاهها، وتحسين الظروف الإنسانية فيها، والإسراع في تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين قويين وإدماج اقتصادات تلك البلدان في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع. وإذا ما قارنا التقدم المحرز حتى الآن بتلك الأهداف والغايات العامة، فإنه لا يرقى إلى مستوى التوقعات. ورغم الإصلاحات السياسية الكبيرة التي شرعت فيها أقل البلدان نمواً من أجل تغيير هياكل اقتصاداتها، ورغم تدابير الدعم الدولي المتخذة لصالحها، لا سيما في مجالات المعونة والديون والتجارة، فإن التجربة العملية الماضية تشير إلى أن الوضع الاقتصادي لتلك البلدان لا يزال هشاً. فما يزيد على ٩٥ في المائة من نحو ٤٠ في المائة من البلدان النامية التي عُرِّفت بوصفها "شديدة التأثر" بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية هي من مجموعة أقل البلدان نمواً حسب آخر دراسات البنك الدولي[(١)].

١٤- وسيواصل الأونكتاد دعم أقل البلدان نمواً من خلال ما يقوم به من أبحاث وتحليلات للسياسات وتعاون تقني وبناء للقدرات وكذلك عن طريق وظائفه التداولية. وفي هذا الصدد، ستتاح سلسلة *تقارير أقل البلدان نمواً* وغيرها من الدراسات المواضيعية والقطاعية التي تنجزها الأمانة كوثائق معلومات أساسية للعمليات التحضيرية الحكومية الدولية وللاجتماعات التحضيرية الإقليمية وللمؤتمر. وستساعد أهم النتائج والاستنتاجات التي تمخضت عنها البحوث وتحليلات السياسات بشكل كبير عملية بناء توافق الآراء بشأن التحديات الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وإعادة تشكيل برنامج العمل المقبل.

١٥- وقد أُدمج الأونكتاد برنامج العمل الحالي برمته في صلب عمل مختلف شُعبه وفي صميم عمل الأجهزة الحكومية الدولية وفق ما جاء في الفقرة ١١٣ من برنامج العمل. وهكذا يضطلع مجلس التجارة والتنمية، منذ عام ٢٠٠١، باستعراض مسهب للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في مجالات تقع ضمن حدود الولاية المنوطة بالأونكتاد. ونتائج عمليات استعراض المجلس، التي تتخذ شكل استنتاجات متفق عليها، بما فيها توليف الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى، لم تزل تشكّل إسهامات مهمة في عمليات استعراض أخرى تكلِّف الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجازها. وستكتسي نتائج عمليات الاستعراض السابقة إلى جانب وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة المقدمة إلى المجلس أهمية حيوية في تحديد التجارب الناجحة والممارسات الفضلى، وكذلك في عرض الثغرات والتحديات الباقية بإيجاز من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع وبعده.

---

(١) البنك الدولي (٢٠٠٩). *مذكرة السياسات العامة*.

١٦- وبالتعاون مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من الوكالات ذات الصلة، سيضطلع الأونكتاد بالأنشطة الأخرى التالية مساهمةً منه في العملية التحضيرية وفي المؤتمر.

(أ) بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية وبدعم مالي من حكومة السويد، يخطط الأونكتاد لعقد اجتماع يضم خبراء من أقل البلدان نمواً في أقرب وقت ممكن. وسيتدارس اجتماع الخبراء التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل؛ وسيقف على أهم الفرص التجارية والإنمائية وعلى الثغرات والتحديات الباقية التي تواجه أقل البلدان نمواً كما سيقدم توصيات بشأن السياسات العامة. وستكون التوصيات إسهاماً بالغ الأهمية بالنسبة للعمليات التحضيرية على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك بالنسبة للمؤتمر. ويُتوقع أن يعرض كل خبير تجارب بلده مع التركيز على مزايا كل بلد النسبية والتنافسية في التجارة الدولية. وسيتم التشديد بالقدر الكافي أثناء الاجتماع على قطاعات كقطاع السلع الأساسية (لا سيما البستنة) ومصائد الأسماك والسياحة والنسيج والألبسة والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات. وقد شرعت الأمانة بالفعل في إجراء دراسات قطرية وحالة قطاعات محددة في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً ستُستخدم كوثائق معلومات أساسية لأغراض اجتماع الخبراء؛

(ب) تعتزم الأمانة كذلك، كجزء من مساهمتها في المؤتمر، رعاية تظاهرة واحدة على الأقل تنظَّم قبل انعقاد المؤتمر و/أو على هامشه، اعتماداً على توفر موارد من خارج الميزانية تسعى الأمانة بنشاط إلى الحصول عليها؛

(ج) سيقدم الأونكتاد مساهمة فنية في اجتماع تقارع الأفكار المزمع عقده أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة مستفيداً في ذلك من البحوث وتحليلات السياسات العامة التي يقوم بها. ويُتوقع أن يتيح اجتماع تقارع الأفكار ذلك فرصة لتبادل الآراء بشأن التحديات الهامة التي تواجه أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية وستشارك فيه منظمات هامة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى إلى جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية؛

(د) ستشارك الأمانة في الاجتماع المقبل الذي سيعقده الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وستساهم في نتائجه. وستساهم الأمانة كذلك مساهمة فنية في اجتماع غير رسمي قد تعقده الوكالات في جنيف أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩؛

(هـ) سيدعم الأونكتاد مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً أثناء التفاوض بشأن اتفاق البلد المضيف من خلال إطلاعه على تجربته الثرية في هذا المجال وسيكون عضواً في فريق التقييم لاستعراض لوجستيات المؤتمر وجانبه التنظيمي حالما يُعيَّن بلد مضيف؛

(و) ستتضافر جهود الأونكتاد ومكتب الممثل السامي لتعبئة الموارد من خارج الميزانية من أجل دعم مشاركة ممثلين عن أقل البلدان نمواً وفاعلين عن مجتمعاتها المدنية في العمليات التحضيرية وفي المؤتمر. وعملاً بممارسة سابقة، يُطلب إلى الجهات المانحة أن تقدم تبرعات مخصصة لصندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً من أجل زيادة المشاركة الفعالة لممثلي أقل البلدان نمواً وكيانات المجتمعات المدنية الوطنية ذات الصلة. ويحث الأونكتاد الجهات المانحة وغيرها من المتبرعين على زيادة تبرعاتها غير المخصصة بهدف تمكين الأمانة من زيادة مساهماتها الفنية والتقنية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر.

رابعاً – الطريق إلى الأمام: بعض الآراء الأولية

١٧- فيما يلي أفكار أولية تتعلق بالمسائل الأساسية التي تهم أقل البلدان نمواً من وجهة نظر الأونكتاد وهي معروضة على نحو لا يراعي أي ترتيب من حيث درجة الأهمية. فتحديد المسائل ذات الأولوية التي سيتناولها المؤتمر وعملياته التحضيرية من صلاحيات الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن قائمة المسائل الإرشادية التالية (القابلة للاستكمال) أُعدت فقط لأغراض المناقشة وتبادل الآراء أثناء نظر المجلس في البند ٤(ج).

ألف – إعادة بناء دول حريصة على التنمية في أقل البلدان نمواً

١٨- ينبغي أن يفضي المؤتمر الرابع إلى توافق للآراء بشأن الخيارات السياساتية التي تتطلبها إعادة بناء دول حريصة على التنمية في أقل البلدان نمواً، مستفيداً في ذلك من التقييم الشامل لبرنامج عمل بروكسل. ومثلما أُشير إلى ذلك في الفروع السابقة، فإن بلوغ الأهداف والغايات العامة الواردة في برامج العمل الثلاثة الأخيرة تبدو صعبة المنال، رغم أن الأداء الاقتصادي الذي سجلته أقل البلدان نمواً، كمجموعة، شهد بعض التحسن في الآونة الأخيرة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة TD/B/56/2). وسيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً على خلفية هذا التقييم المتفاوت للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات وإجراءات تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي انعقد ببروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١. فالتحديات عديدة ومعقدة. وليست استدامة الأداء الاقتصادي الأخير مهمة شاقة فحسب، بل إن نوعية النمو المسجل في أقل البلدان نمواً وشكله لا يزالان يمثّلان هما أيضاً مصدر قلق. وثمة دليل قوي على وجوب أن يكون النمو الاقتصادي قوياً وسليماً وشاملاً وعريض القاعدة لكي يكون له تأثير ذو شأن على الحد من الفقر. وينبغي كذلك أن يصحبه نموٌ في القدرات الإنتاجية وقدرات العرض وتنويعٌ وزيادةٌ في القيمة المضافة. ويتطلب هذا الأمر اتباع نُهج جديدة في وضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نمواً إلى جانب اتخاذ تدابير ملموسة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وعلى المستوى الوطني، ينبغي التشديد بالقدر الكافي على أهمية إعادة بناء دول حريصة على التنمية غايتها التصدي بفعالية لشواغل أقل البلدان نمواً وما تواجهه من تحديات.

١٩- وتقوض الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية بالفعل المكاسب المتواضعة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية ومن المرجح أن تُلحِق ضرراً بالغاً باقتصادات أقل البلدان نمواً، وهو ما يوحي بأنه لم يعد من الممكن اتباع نهج "العمل كالمعتاد" وبأنه من الضروري إعادة النظر عاجلاً في النُهج المتبعة حالياً في وضع السياسات الإنمائية. ويطرح تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ توجهات سياساتية جديدة قابلة للتطبيق ويدفع بأن دور الدولة حاسم في تعزيز التنمية في أقل البلدان نمواً. ويدفع التقرير كذلك بأنه بات من الضروري الآن اعتماد سياسات حكومية أكثر نشاطاً لتشجيع التحول الهيكلي ولتنمية القدرات الإنتاجية. وسيتطلب هذا الأمر وضع سياسات صناعية وزراعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من إطارٍ سياسات للاقتصاد الكلي موجّهة نحو النمو. وينبغي أن يتفحص المؤتمر الرابع وعملياته التحضيرية بعناية الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في سلسلة *تقارير أقل البلدان نمواً*.

باء – بناء القدرات الإنتاجية وقدرات العرض لدى أقل البلدان نمواً لضمان التنويع وزيادة القيمة المضافة على صعيد الاقتصاد ككل

٢٠- ينبغي أن يساعد المؤتمر الرابع على إحداث شكل جديد من الشراكة بين أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي. وينبغي أن يراعي هذا النهج أيضاً الظروف الأولية لأقل البلدان نمواً وما يطبعها من تنوع وتغاير. وفي هذا الصدد، لا يفتأ الأونكتاد يدعو إلى إعادة تصور النموذج الإنمائي الذي تحاول أقل البلدان نمواً تطبيقه منذ عدة عقود وذلك استناداً إلى الاستنتاجات التي خرجت بها بحوثه وتحليلات السياسات التي قام بها. وهو يقترح تغيير النموذج في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية وكذلك في طبيعة الشراكات الإنمائية. وهو أمر يترتب عليه بشكل خاص تحويل اتجاه السياسات الوطنية والدولية نحو بناء القدرات الإنتاجية. مثلاً، هناك تراجع حاد ومستمر في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ولا سيما في قطاع الزراعة، منذ الثمانينات من القرن الماضي. وتتمثل نتيجة تلك الثغرة في عدم تحقيق أي تحسن على صعيد الاقتصاد ككل من حيث الإنتاجية والقيمة التي يضيفها المنتجون المحليون والتغير الهيكلي الطويل المدى الذي تعرفه اقتصادات أقل البلدان نمواً. وهو ما يؤدي بدوره إلى شكل من النمو الاقتصادي لا يحفّز الاستثمار المنتج ولا يخلق عدداً كافياً من فرص العمل. لذا، ينبغي أن يحاول المؤتمر الرابع وبرنامج العمل المقبل تحديد السياسات والتدابير القادرة على تصحيح هذه التناقضات.

٢١- ومن أوجه القصور الظاهرة المتأصلة في السياسات الوطنية والدولية السابقة المتعلقة بأقل البلدان نمواً انشغالها بتجنب انهيار النمو والإقصاء والهشاشة الاجتماعيين دون التصدي للمشاكل الأساسية المتمثلة في اكتساب القدرة على التعافي بسرعة من الصدمات. وفي حين أن منع حدوث أزمات أو كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية أمر لا بد منه، فإن اكتساب القدرة على التعافي بسرعة وعلى تحمل الأزمات ينبغي أن يحظى بعناية وافية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع.

جيم – الزراعة والأمن الغذائي

٢٢- تبقى الزراعة عماد اقتصادات أقل البلدان نمواً من حيث العمالة والمساهمة في الناتج القومي الإجمالي والصادرات. غير أن غالبية هذه البلدان ليست مستوردة صافية للأغذية فحسب وإنما تعاني أيضاً من انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن. فالارتفاع المتكرر في أسعار الأغذية والأزمات المرتبطة به تتسبب في تدني إنتاجية القطاع الزراعي في أقل البلدان نمواً وتنتج عنه. وعلاوة على ذلك، ظلت حصة الاستثمار في القطاعات المنتجة من مجموع الاستثمارات متدنيةً، ولا سيما في قطاع الزراعة، وقد تراجعت بمرور السنوات. وتتلكأ المصارف في أقل البلدان نمواً في إقراض المشاريع الاستثمارية الزراعية. فالمصارف في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مثلاً، لا تقدِّم للزراعة إلا ١٤ في المائة من مجموع ما تمنحه من قروض، رغم أن الزراعة في هذه البلدان تمثّل أكثر من ٣٦ في المائة من القيمة المضافة الإجمالية ورغم أنها تشغِّل، في المتوسط، ٨٦ في المائة من مجموع القوة العاملة[٢]. وينبغي أن يتفق المؤتمر

---

(٢) الأونكتاد (٢٠٠٨).

على مجموعة من التدابير السياساتية الوطنية والدولية بهدف زيادة انتفاع ذلك القطاع اجتماعياً واقتصادياً في أقل البلدان نمواً.

دال – رفع المعونة الإنمائية وتحسين نوعيتها وفعاليتها

٢٣- لا تزال تعبئة الموارد لأغراض التنمية من التحديات الأساسية التي تقوِّض التنفيذ التام والفعال لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة المعنية بأقل البلدان نمواً. ونظراً للانهيار الاقتصادي العالمي الحالي، يجب أن يكون هذا الجانب محور اهتمام وموضوع عناية فورية في العملية المفضية إلى المؤتمر. وهذا أمر مرتبط بمستقبل المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تتطلب اتّباع نُهُج جديدة. وفي حين أن نجاح برنامج العمل سيتوقف على زيادة تدفقات الموارد المخصصة للتنمية إلى أقل البلدان نمواً، فإنه من المهم جداً ضمان استخدام هذه الموارد استخداماً فعالاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج العمل.

٢٤- وهناك قلق متعاظم الآن من أن الأزمات المتعددة الحالية ستؤثر على حجم المعونة الإنمائية والطريقة التي ينبغي إيصالها بها إلى أفقر البلدان. فالحالة الاقتصادية العالمية قد تغيّرت بشكل دراماتيكي منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المنعقد في عام ٢٠٠١. لذا، من المستصوب جداً اعتماد نهج جديد في سياسات المعونة الإنمائية إذا ما أُريد لأقل البلدان نمواً أن تمتلك أكثر زمام النفقات العمومية. وينبغي التدقيق في هذا الأمر والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه أثناء المؤتمر مع وضع طرائق عمل تنفيذية أكثر ابتكاراً لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً بالتحديد. مثلاً، رغم إحراز بعض التقدم من حيث كمية المعونة الإنمائية، فإن تحسين نوعيتها وفعاليتها لا يزال يشكّل تحدياً. وينبغي التشديد أكثر ما يمكن على الاقتصاد الحقيقي أثناء العمليات التحضيرية وخلال المؤتمر، وبخاصة على القطاعات المنتجة كالزراعة. وقد تغيرت أيضاً التركيبة القطاعية للمساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ منذ التسعينات من القرن الماضي مع زيادة كبيرة في النسبة المخصصة للقطاعات الاجتماعية وانخفاض معادِل في النسبة المخصصة للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية، ولا سيما الزراعة. وهذا أمر يستدعي إعادة التوازن إلى المعونة الإنمائية بالتركيز على القطاعات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

٢٥- وينبغي أن يتيح المؤتمر الرابع كذلك فرصاً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أشكال جديدة ومبتكرة لتعبئة الموارد من أجل تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. وهو أمر يتطلب النظر في سياسات واستراتيجيات عامة ترمي إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً. ويمكن أن تشمل تلك السياسات التي تجب مناقشتها، على سبيل المثال، تحويل نسبة ثابتة من "ضريبة الطيران" إلى دعم جهود الحد من الفقر في البلدان الفقيرة، أو فرض "ضريبة هامشية" موضوعة خصيصاً على أرباح الشركات التي تحققها الشركات المتعددة الجنسيات أو شبكات الأعمال العالمية. وفضلاً عن ذلك، يمكن كذلك اعتبار خفض تكاليف الصفقات على التحويلات إلى أقل البلدان نمواً والضرائب المفروضة على تحويلات الأموال تدابير أخرى ضرورية لتعبئة موارد جديدة لتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. وينبغي لأقل البلدان نمواً، من جانبها، أن تبذل جهوداً لتعبئة الموارد المحلية التي لا تترتب عليها ديون، واستخدامها بصورة فعالة من أجل تحقيق غاياتها الإنمائية الشاملة.

هاء – التحويلات

٢٦- في العديد من أقل البلدان نمواً، تمثِّل تحويلات العمال المهاجرين نسبة كبيرة من تدفقات الموارد الخارجية إليها. والبلدان الخمسة من أقل البلدان نمواً التي حصلت على أكبر قدر من التحويلات في عام ٢٠٠٧ هي بنغلاديش (٦,٤ مليار دولار)، نيبال (١,٦ مليار دولار)، اليمن (١,٣ مليار دولار)، هايتي والسودان (١,٢ مليار دولار) لكل منهما[٣]. وعند المقارنة بوزن التحويلات النسبي في الناتج القومي الإجمالي، تأتي على رأس مجموعة أقل البلدان نمواً كل من ليسوتو (٢٤ في المائة) ونيبال (١٨ في المائة) وغامبيا (١٢,٥ في المائة) وكيريباتي (٩,٩ في المائة) وبنغلاديش (٨,٨ في المائة) وأوغندا وتوغو (٨,٧ في المائة لكل منهما). وبسبب الأزمة الاقتصادية، أعاد البنك الدولي أيضاً النظر في توقعاته لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بشأن تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية. وينبغي أن يقدم المؤتمر الرابع توجيهات متعلقة بالسياسات عن كيفية استدامة تدفق التحويلات إلى البلدان الفقيرة والطريقة المثلى لاستخدام تلك الموارد من أجل النهوض بالمصالح التجارية والإنمائية لأقل البلدان نمواً.

واو – جيل جديد من تدابير الدعم الدولي

٢٧- زرع روح المقاولة وتعزيز دور القطاعات الخاصة أمران أساسيان في تقوية قدرة اقتصادات أقل البلدان نمواً على المنافسة، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف إلى جانب بناء القدرات التكنولوجية وتشجيع الابتكار في هذه البلدان. ويتطلب هذا الأمر مساعدة محددة الهدف ومتواصلة عن طريق إنشاء صناديق لصالح أقل البلدان نمواً تستهدف تطوير الهياكل الأساسية ("صندوق الهياكل الأساسية") ولتحسين والابتكار التكنولوجيين ("صندوق التكنولوجيا"). ومن الممكن زيادة بلورة مفهوم صندوقي الهياكل الأساسية والتكنولوجيا وعرضُه على الدول الأعضاء للنظر فيه.

٢٨- وينبغي كذلك أن يشمل جيل جديد من تدابير الدعم الدولي سبلاً ووسائل لتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة في أقل البلدان نمواً. وتتناول تلك المبادرة الكوابح التي تحدّ من قدرات العرض، بما في ذلك ضعف الهياكل الأساسية للتجارة. وينبغي أن تشمل تلك التدابير أيضاً المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لبناء قدرات البلدان على وضع سياسة تجارية محلية خاصة بها، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ اتفاقات التجارة.

زاي – استراتيجية التوعية العامة والحملة الإعلامية

٢٩- هناك حاجة إلى وضع استراتيجية مناسبة للتوعية العامة ولتنظيم حملة إعلامية بالتشاور مع أقل البلدان نمواً، ومع شركائها في التنمية ومع وكالات منظومة الأمم المتحدة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تركِّز تلك الاستراتيجية بالأساس على المؤتمر وغاياته إلى جانب سبل ووسائل تحقيقها. ويتطلّب تطوير استراتيجية سديدة للتوعية العامة ولتنظيم حملة إعلامية إشراك المؤسسات الوطنية والإقليمية والوكالات الحكومية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في العمليات التحضيرية وفي المؤتمر وخلال مرحلة تنفيذ

---

(٣) البنك الدولي (٢٠٠٨). *كتاب وقائع التحويلات*.

الوثيقة الختامية. فهذا لن يذكي الوعي بالمشاكل والتحديات الإنمائية المعقّدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً فحسب، بل سيساعد كذلك على حشد أصحاب المصلحة وتأمين الموارد الضرورية لخدمة قضية التنمية.

حاء – رصد التقدم المحرز

٣٠- ينبغي أيضاً بذل جهود متواصلة من أجل إنشاء آلية للرصد والتقييم المنهجيين والعمليِّي المنحى وتقفِّي التقدم المحرَز في تنفيذ الإجراءات والالتزامات. ورصد وتقييم الأثر على الصعيد الوطني حاسمان في استخلاص الدروس العملية والممارسات الفضلى فيما يتعلق بتنفيذ نتيجة المؤتمر. وهو أمر يشجِّع مشاركة المؤسسات والفاعلين على المستوى الوطني في عملية التنمية ويكفل في الوقت نفسه امتلاك زمام العملية الإنمائية. وتحقيقاً لهذا الغرض، لا بد من بناء قدرات أقل البلدان نمواً في مجالي الإحصاء والبحوث. وعملنا في هذا المجال يُبيّن أن عدم كفاية البيانات الإحصائية قد قوّض بشكل خطير الجهود المبذولة من أجل رصد التقدم المحرَز في تنفيذ برنامج العمل الحالي رصداً عملي المنحى.

٣١- وفي الأخير، ومثلما تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح في الفرع أعلاه، يكتسي ضمان مشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً على نطاق واسع وشامل في المؤتمر، إلى جانب الفاعلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص في تلك البلدان، أهمية بالغة لنجاح المؤتمر. ويبقى صندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً أداة هامة في مساعدتها على المشاركة بفعالية. لذلك، ينبغي أن تُعطى الأولوية العاجلة لضرورة تنويع مصادر التبرعات التي تقدَّم إلى الصندوق الاستئماني، لأن قلة قليلة من الجهات المانحة فقط تبرّعت له في الآونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُبذَل جهود متواصلة أيضاً لتخصيص موارد من الميزانية العادية، ولا سيما عن طريق حساب الأمم المتحدة للتنمية، من أجل دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية.

- - - - -